Sirte University Journal of Humanities **(SUJH)** مجلة جامعة سرت للعلوم الإنسانية
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/Humanities/index
https://doi.org/10.37375/sujh.v14i1.2785

أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية في مدينة بنغازي

د. عبد المنعم حسن إجبارة Agbara.abdelmeneim@gmail.com
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

أ. طارق محمد القداري tarekgaddari@gmail.com
كلية تقنيات الحاسوب، بنغازي، ليبيا

تاريخ الوصول:2024.04.30 تاريخ الموافقة:2024.05.25

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وتجميع البيانات، تم تصميم استمارة استبيان وُزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، المتمثل في المصارف التجارية الليبية، حيث بلغت عينة الدراسة (73) مفردة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام بعض الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل، وذلك عن طريق تطبيقات برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن جميع العوامل المدروسة ساهمت وبمستوى عالٍ في تعثر القروض في المصارف التجارية، كما خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تساعد في تخفيف مشكلة تعثر القروض في المصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية:

القروض المتعثرة، أسباب التعثر، السياسة الائتمانية، المصارف التجارية، ليبيا.

Reasons for debt default in Libyan commercial banks "A field study on Libyan commercial banks"

Abdelmeneim Hassan Agbara[1] Tarek Mohammed Gaddari[2]
Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya College of Computer Technology – Benghazi, Libya

Abstract

This study aims to attempt to highlight on the causes of debt default in Libyan commercial banks, in order to achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed and distributed to the study sample, where the number of the questionnaire distributed reached (73), the obtained data were analyzed using appropriate statistical methods using the program of Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), the study reached a set of results, the most important of which are: the studied elements are assumed to be related to the causes of debt default in Libyan commercial banks (credit policy, clients actions and behavior, credit management staff, central bank policy, economic and political conditions), they were all available to a high degree, in addition, the study presented a set of recommendations, that may contribute to reduce the problem of defaulting debts in Libyan commercial banks.

Keywords

Debt default, Causes of debt default, Credit policy, Commercial banks, Libyan.

المقدّمة

يلعب القطاع المصرفي دوراً حيوياً مهماً في النمو الاقتصادي من خلال توفير الأموال اللازمة؛ لتمويل المشاريع لدفع عجلة الاستثمارات والنهوض بالاقتصاد الوطني، إلا أن المصارف التجارية قد تواجه مخاطر الخسارة الناجمة عن تعثر القروض المقدمة لبعض العملاء، لذلك قد تلجأ المصارف إلى تقليل التسهيلات المصرفية، والقروض الممنوحة لبعض العملاء، وتطالبهم بتقديم ضمانات كبيرة، لاسيما في حالة عدم توفر بيانات مالية ومعلومات ائتمانية كافية، ودقيقة عن السجل الائتماني لهؤلاء العملاء، فلقد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية سبعينات القرن الماضي وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب، إحداهما هو مصرف "فرانكلين الوطني" في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خسر عام 1973 مبلغ 40 مليون دولار أي بما يعادل ¼ رأسماله تقريباً، مما ترتب عليه إعلان مصارف مدينة نيويورك قاطبة الامتناع عن تسديد حساباتها كلاً للآخر، إلى أن تم عقد اجتماع تمت خلاله تسوية الحسابات المتبادلة، أما المصرف الآخر هو مصرف "هاسيت" في ألمانيا الغربية، فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسه، اضطر على أثرها إلى التوقف كلياً عن نشاطه.

وبالرغم من أهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية، باعتبارها أولى العمليات المستخدمة من أجل اتخاذ القرارات الائتمانية، إلا أن هناك بعض العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند منح التسهيلات الائتمانية كالعوامل الاقتصادية، وتصرفات وسلوك العملاء، وسياسة المصرف المركزي، وغيرها من العوامل الأخرى، التي قد تؤثر في التسهيلات الائتمانية، باعتبارها أدوات هامة في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتؤدي إلى تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف، حيث إن العملية الائتمانية في المصارف تمر بالعديد من المراحل الرئيسية المتعلقة بمنح الائتمان المصرفي والمتمثلة في الموافقة على منح التسهيلات من عدمها، والمبنية على كفاءة وقدرة المصرف على التقييم ودراسة الطلب بعناية كاملة، لأن التسهيلات الائتمانية تتضمن درجة عالية من

المخاطر التي قد تنتهي بالتعثر الذي يقود إلى العسر المالي ثم إلى الإفلاس والانهيار، ويشار إلى أن الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم عام 2008نتجت عن أزمة القروض المتعثرة لدى شركات الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين نتيجة الإفراط في المديونية، مما ساهم في إفلاس رابع أكبر مصرف استثماري في الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلاً في مصرف ليمان براذرز (حسن، 2019).

لقد حظيت مشكلة القروض المتعثرة باهتمام المسؤولين في القطاع المصرفي، وكذلك الباحثين في الدراسات المالية والمصرفية، ويعود اتساع هذه الظاهرة إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتحكم في السوق المالي والنقدي، وإلى بعض الأسباب الخاصة بالجهة المُقْرِضة والجهة المُقْتَرِضة وإلى النظام المالي المتبع، فارتفاع القروض المتعثرة يُعتبر أحد مؤشرات انخفاض كفاءة الإدارة الائتمانية، وهذا قد يؤدي إلى زيادة خسائر المصرف، وأحياناً إلى إفلاسه، لذلك كثيراً ما تقع المصارف ضحية أخطائها نتيجة قصور وتجاهل القوانين، والمعايير والأسس الفنية المصرفية التي يجب أن تتحكم في منح الائتمان المصرفي.

الدراسات السابقة:

لقد حظيت ظاهرة القروض المتعثرة باهتمام واسع على المستوى الدولي، لما لها من تأثير على مستوى الاقتصاد العالمي، وعلى مستقبل الصناعة المصرفية، حيث قدم الباحثون العديد من الدراسات بخصوص هذه الظاهرة، وكانت نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في بعض الدول العربية، متشابهة إلى حد بعيد، على سبيل المثال: دراسة (العربيد، 2007) بعنوان " دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري"، تؤكد أن هناك قصورا واضحا لدى المصرف الصناعي السوري في إعداد الدراسات الائتمانية وفقاً للمعايير والأعراف الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية المستمرة لنشاط العميل، ونتاج أعماله وتطورها بعد منح القرض، مما أدى إلى نشوء ائتمان مصرفي متعثر، دراسة (الظاهر، وآخرون، 2007) بعنوان " العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية"، تبيَّن أن قصور نتائج الدراسة الائتمانية ونقص معلوماتها، وانخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات هي أهم أسباب تعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية المتعلقة بالسياسة الائتمانية، أما فيما يتعلق بظروف السوق فقد كانت أهم العوامل المسببة للتعثر هي سياسة الإغلاق، والحواجز العسكرية، وفقدان الأسواق نتيجة لذلك الركود الاقتصادي، والانفلات الأمني وضعف القضاء، أما فيما يخص العوامل المتعلقة بسلوك العملاء فقد بيَّنت النتائج أن عدم استخدام القرض في الغرض الذي مُنِحَ من أجله، التوسع غير المدروس في الاستثمار، (زيادة المديونية)، التغير في سلوك ومصداقية العملاء كانت أهم أسباب التعثر، دراسة (السيد، 2014) بعنوان "دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة الخرطوم" على بنك فيصل الإسلامي السوداني، أظهرت النتائج أن المعلومات المالية المقدمة من العملاء لا تفصح عن حقيقة مراكزهم المالية ما من شأنه الضرر بموقفهم في السداد وعجزهم عن الوفاء بالتزاماتهم، وبيَّنت النتائج أيضاً أن عدم إجراء الدراسات الكافية للمشروعات، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية غير الحقيقية من العملاء عن مشروعاتهم سبب مباشر في تعثر كثير من العملاء، وتفاقم ظاهرة الديون المتعثرة في المصرف، كما أن هناك قصورا في تطبيق قانون بيع الأصول المرهونة للمصارف كضمان، حيث يحتاج القانون إلى صرامة أكثر حتى يقلل من حالات التعثر المصرفي، وأن المصارف لا تقوم بإعادة تقييم الأصول المقدمة كضمانات لاسترداد تمويلها في فترات متقاربة، تجنباً لانخفاض قيمتها السوقية عن حجم التمويل المقدم، دراسة (بن سماعيلي، 2019) بعنوان " التعثر المصرفي، ودور البنوك التجارية في معالجته "، خلصت النتائج إلى أن أسباب التعثر في وكالة المصرف الوطني الجزائري "العطاف"، ترجع إلى التوسع في منح القروض مع عدم الالتزام بالضوابط المصرفية السليمة من أجل جلب المزيد من العملاء، كما أن بعض الأسباب الأخرى تتعلق بالمصرف كسوء اختيار السياسة الائتمانية المعمول بها، أو سوء الإدارة، أو حتى سوء اختيار الموظفين، ومنها ما هو متعلق بالعميل، وما هو راجع إلى الظروف العامة، وأن حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان، وأن ضعف الرقابة والمتابعة وسوء الدراسات الائتمانية، وكذلك السياسات المتبعة من طرف الدولة تساهم بشكل كبير في زيادة الظاهرة وتفاقمها، دراسة (بن عمر وفياش، 2023) بعنوان "واقع التقييم المالي للقروض المتعثرة في ظل الأنظمة والقوانين الجزائرية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، تبين أن هناك أسبابًا متعددة لتعثر القروض في البنوك الجزائرية: فهناك أسباب خاصة بالزبون، كعجزه أو إفلاسه أو وفاته، أو تعرضه لعسر في وضعه المالي، وأسباب خاصة بالبنك، قد تؤدي إلى تعثر بعض القروض الممنوحة من طرفه، كمنح قرض للزبون بناءً على ضغوطات من أطراف أخرى، وأسباب أخرى خارجة عن

نطاق المقترض ونطاق البنك كالظروف السياسية والقانونية والاقتصادية.

أما ما تضمنته الدراسات السابقة المحلية، فالنتائج جاءت متشابهة مع ما هو حاصل في المحيط الإقليمي، فعلى سبيل المثال: دراسة (البرعصي، 2005) بعنوان "معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية"، تؤكد نتائجها إلى وجود علاقة وارتباط قوي بين العوامل المتمثلة في (التبعية للقطاع العام، الظروف الاقتصادية الطارئة، السياسة المالية والنقدية، السياسة الائتمانية، طبيعة القوانين والتشريعات الاقتصادية المطبقة، مستوى برامج التدريب والتطوير، الإمكانيات والقدرات المتاحة والخاصة بالبيئة الداخلية، الفرص والتهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية، والسمات العامة للمقترضين) وظاهرة القروض المتعثرة، دراسة (قبقب والمندلسي، 2016) بعنوان " الديون المتعثرة بالمصارف التجارية الليبية، الأسباب وطرق العلاج: دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية"، بينت النتائج أن كل أنواع القروض التي منحها مصرف الجمهورية لها آثار على ظهور مشكلة القروض المتعثرة، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن كل العوامل (المتعلقة بالمقرض، المتعلقة بالمقترض، المتعلقة بالضمانات، والمتعلقة بالظروف الخارجية) لها تأثير على ظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.

مشكلة الدراسة:

بالاعتماد على ما جاء في الدراسات السابقة، وعلى التقرير الوارد من البنك الدولي الصادر في شهر فبراير لسنة 2020 حول القطاع المالي في ليبيا، وتحديداً ما ورد في النقطة الثانية عشر، وهي: "لا تمتلك المصارف ما يكفي من المعلومات والقدرات الداخلية لاتخاذ قرارات ائتمانية واعية وعقلانية، فاستمرار تدني أداء نظام الاستعلام الائتماني الوطني وغياب ما يتبعه من آليات لمراقبة جودة المعلومات المالية، مثل شركات المراجعة وهيئات التصنيف الائتماني، يقوضان الثقة في مصداقية المعلومات، وتحل ليبيا في المركز 186 (من بين 190 بلداً، وهو أحد أدنى المراكز عالمياً) على المؤشر الخاص بالحصول على الائتمان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2018، وتسجل صفراً على المؤشرين الفرعيين للحقوق القانونية وعمق المعلومات الائتمانية، وتُعد قدرات المصارف على التحليل الائتماني والرقابة الائتمانية ضعيفة على جميع المستويات، وذلك بسبب سوء إدارة المخاطر ونقص الأدوات والخبرات، وكذلك نقص قدرات الموارد البشرية في القطاع المالي الليبي في الوقت الراهن، وتنشأ تحديات إضافية عن عدم استقرار الأوضاع السياسية واستشراء الفساد، وأخيراً تلتزم المصارف بالاعتماد على الضمانات للتأمين ضد الخسائر، وذلك لأسباب كثيرة من بينها وضع ملكية العقارات غير الموثوق به في ظل قصور التسجيل العقاري، وعدم وجود جهات قادرة على إجراء عمليات تقييم دقيقة، وضعف الجهاز القانوني والقضائي الذي يضيف عنصري الوقت وعدم اليقين إلى مصادرة الضمانات وتصفيتها"(البنك الدولي،2020).

كما أظهر تقرير هيئة الرقابة الإدارية لسنة 2020م، ببيانات مصرف ليبيا المركزي أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في نهاية 2020م، بلغ نحو 21.5 % وهي نسبة مرتفعة تدل على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان إذ المفترض ألا تزيد النسبة عن 5 % حسب المعايير الدولية.

وعليه تكمن مشكلة الدراسة في أن السياسات الائتمانية في المصارف التجارية الليبية لا تحظى بالاهتمام الكافي حتى الآن، بالإضافة إلى أن الإجراءات والدراسات التي تجريها المصارف المحلية والتي تسبق عملية منح الائتمان غير كافية، وبذلك تسعى الدراسة إلى التعرف على أوجه القصور في السياسات الائتمانية، وكذلك معرفة الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى ظهور مشكلة القروض والتسهيلات الائتمانية المتعثرة.

وبناء" على ما تقدم أعلاه، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في صورة السؤال الرئيسي التالي:

- **ما الأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية؟**

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل السياسة الائتمانية المتبعة في المصارف التجارية هي إحدى أسباب تعثر القروض؟
- هل تصرفات وسلوك العملاء هي أحد أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية؟
- هل الأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان هي أحد أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية؟
- هل سياسة المصرف المركزي هي إحدى أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية؟
- هل الأوضاع الاقتصادية والسياسية هي أحد أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من المكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في اقتصاديات الدول (وليبيا ليست استثناء) باعتباره عصب الحياة الاقتصادية، وكذلك من موضوع القروض المصرفية المتعثرة الذي يعتبر من أهم المواضيع التي طُرحت في مجالات البحث والنقاش في القطاع المصرفي والمالي، خاصة بعد أن شهد العالم أزمة مالية حادة في سنة 2008م، والتي كانت القروض المصرفية المتعثرة أحد أهم العوامل التي ساهمت في تفاقمها وانتشارها، ومنها جاءت هذه الدراسة لكي تسلط الضوء على أسباب تعثر القروض المصرفية في المصارف التجارية الليبية، في محاولة إلى لفت انتباه الإدارات العليا في المصارف التجارية لهذه المشاكل بقصد إيجاد حلول مناسبة لها لتفادي آثارها السلبية، بالإضافة إلى الأهمية العلمية التي يمكن أن تساهم بها هذه الدراسة، كإضافة إلى الدراسات المالية التي تحاول أن تثري الأدب المالي بمزيد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالمجال المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاول تسليط الضوء على ظاهرة تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال الكشف عن أهم أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية، وذلك بدراسة بعض العوامل المفترضة التي قد تكون سببا في تعثر هذه القروض، والخروج بتوصيات قد تساهم في زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية، والتقليل من التعرض لتعثر القروض.

فرضيات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وبناء" على الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة، ومن أجل التوصل للإجابة عليها، تم صياغة الفرضيات الرئيسية، والفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية إلى وجود مجموعة من العوامل والأسباب"

ومن الفرضية الرئيسية الأولى صِيغت الفرضيات الفرعية التالية:

H1 يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بالسياسة الائتمانية.

H2 يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء.

H3 يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بموظفي إدارة الائتمان.

H4 يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بسياسة المصرف المركزي.

H5 يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية، تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

ومن هذه الفرضية الرئيسية الثانية صِيغت الفرضيات الفرعية التالية:

H1 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

H2 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

H3 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

H4 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

H5 لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من المصادر المختلفة، الأولية منها، والثانوية عن طريق استقراء ما تناولته الكتب والدوريات العلمية المحكمة، والدراسات السابقة ذات العلاقة

بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان التي استخدمت في دراسة مناد، خديجة (2016)، ووزعت الاستمارة على عينة الدراسة وتم تجميعها وتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وتم إجراء كافة الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

القروض المتعثرة:

القروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف، نتيجة عدم قدرة العملاء على سداد أقساطها وفوائدها، وتعرّض المصرف المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار، إلى خسارة مادية حقيقية، تتمثل في هلاك القرض وفوائده، خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد؛ فضلاً عما يسببه القرض المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره، حيث عُرفت القروض المتعثرة بأنها عدم قدرة المقترض على سداد القرض ، ويتمثل ذلك في أصل المبلغ إضافة إلى الفائدة المترتبة عليه في تواريخ الاستحقاق، ويتحول القرض إلى قرض غير عامل (غير منتظم) كون أن درجة مخاطره أعلى من الحد الأقصى لدرجة المخاطر الاعتيادية للقروض القائمة، وذلك وفق المعايير المقررة والمحددة من جهات الرقابة على المصارف (عثمان، 2013).

أسباب تعثر القروض:

تصنف أسباب تعثر القروض حسب الجهة المسببة لها، فقد يشترك فيها كل من المصارف والعملاء، فضلاً عن بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وقد تعود أسباب التعثر إلى ظروف العميل ولا يكون للمصارف أي علاقة في أسبابها، وفي بعض الحالات تعود الأسباب إلى سياسات المصرف ذاته، وهناك أسباب ترجع للظروف الخارجية، ويمكن تقسيم أسباب تعثر القروض إلى ثلاث مجموعات كالآتي:

أسباب متعلقة بالعميل المقترض:

يُعد المقترض أحد أطراف العلاقة الائتمانية، لذلك لابد من دراسة كافة الجوانب المحيطة به من قِبل المصرف قبل منحه الائتمان، وذلك لتجنب أسباب التعثر التي قد تنشأ من جانبه، ومن هذه الأسباب ما يلي: (عبدالحميد، 2015).

1 – وجود خلل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع: كاعتماد المشروع المقترض على دراسة جدوى خاطئة سواء بالنسبة لقدرته على توقع حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وقدرة التدفقات النقدية الداخلة على تغطية التزامات المشروع، وكذلك بالنسبة لمعدل العائد من الاستثمار ومدى توافقه مع معدل أو تكلفة الأموال المقترضة وظهور هذا المعدل منخفض عن التكلفة وبالتالي تعذر سداد التسهيل الممنوح من المصرف.

2 – عدم تقديم معلومات صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول: إن قيام المقترض بتقديم بيانات غير صحيحة ودقيقة للمشروع والاعتماد على الدراسات الخاطئة سوف يؤدي غالباً إلى التعثر، ويكون أكثر ضرراً على المصارف التجارية، خصوصاً في حال كان الأمر بسوء نية لدى المقترض.

3 – استخدام القرض لغير الغاية التي منح لأجلها: مثل دخول العميل في أنشطة أخرى لا معرفة له بها دون علم المصرف واستخدام تسهيلات المصرف الائتمانية في تمويلها خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحمل قدرا كبيرا من المخاطرة غير مشروعة تتم في الخفاء.

4 – ضعف القدرات الإدارية للمقترض: مثل اعتماد المقترض على أفراد منعدمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط الذي يمارسه، وبالتالي ينعكس على المعاملات الإدارية والمحاسبية، وتحول هؤلاء الأفراد من مصدر إيراد وربح إلى نزيف وخسارة وتكلفة؛ نظراً لتكلفة أجورهم ومرتباتهم ومراكزهم الوظيفية.

5 – سوء نية المقترض: وتتمثل في سوء الإدارة للأموال المقترضة وتلاعبه بأموال المصرف خاصة إذا ما كان العميل ليس هو العميل الأصلي، بل هو عميل وافد لمؤسسة كانت عميلا فعليا للمصرف، وتعهد لسداد المديونية التي كانت على العميل الأصلي الذي توفي، أو اختفى، ولا يكون أمام المصرف إلا قبول أي شخص يوافق على التعهد لسد التزامات العميل الأصلي.

6 – وفاة المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد: وفاة العميل قد ينتج عنها رعونة الورثة من الأبناء، وإنفاقهم الترفي غير المحسوب من أموال المنشأة المقترضة دون مراعاة الفصل بين أموال المشروع المقترض عن أموال مالكي المشروع أو الورثة الحاليين.

7 – التوسع في الاقتراض: قد تحدث اختناقات نتيجة تراجع معل دوران رأس المال العامل وحدوث تسربات خاصة في السيولة النقدية يترتب عليها عدم قدرة المنشأة على شراء المواد الخام أو دفع أجور عمالها ومن

ثم انخفاض إيرادات المشروع وعدم قدرته على سداد التزاماته قصيرة الأجل التي استحقت عليه، مما يضطر العميل إلى طلب تمويل جديد من المصرف أو من عدة جهات أخرى.

8 – إشهار إفلاس المقترض: عند إشهار الإفلاس، فإن الدائن قد لا يكون فقط هو المصرف صاحب الحق في الدين المستحق على المدين، إنما أيضاً قد يكون هناك صاحب الحق في الدين ذو الأولوية وهو الدائن الذي تُعطى الديون المستحقة له أولوية على سائر الديون في إجراء إشهار الإفلاس.

9 – ضعف القدرة التسويقية لدى المقترض: مثل حداثة خبرة المقترض في النشاط الذي يقوم به خاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة، التي ينتقي مدراءها خبرة أو معرفة بصفة خاصة إذا ما كان هذا النشاط يتم ممارسته لأول مرة في الدولة، ولا توجد بها خبرات سابقة في هذا المجال.

10 – العوامل الشخصية والسلوكية الذاتية للعميل: ومن هذه السلوكيات مثلاً هو عدم الفصل بين أمواله الخاصة وأموال المشروع الذي يديره، مما يؤدي إلى استخدام جزء من الأموال المقترضة للمشروع لحاجاته الشخصية، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى استهلاك جزء من أموال المشروع وإصابته بالإعسار وبالتالي تعثر الدين.

أسباب متعلقة بالمصرف.

يمكن أن يؤدي التقصير في الإجراءات التي يجب أن يتخذها المصرف قبل منح القرض للعميل إلى تعثر القرض الممنوح، حيث إن التقييم الائتماني الضعيف وعدم المراقبة المستمرة للائتمان من قبل المصرف هما السببان الرئيسيان لحدوث التعثر في القروض، وتتمثل معظم أسباب التعثر المتعلقة بالمصرف في التالي: (لطفي، 2017).

1 – عدم القدرة على التحليل الائتماني السليم (قصور الدراسة الائتمانية) : وتتمثل في عدم تدعيم الدراسات الائتمانية بالبيانات السليمة المقدمة من العملاء، وعن الظروف المختلفة التي تؤثر على قدرتهم على سداد التسهيلات الممنوحة وعدم القيام باستخدام الأساليب العلمية كالأدوات الازمة لحسن تنفيذ الدراسة الائتمانية.

2 – تغليب جانب الربح على المخاطرة عند اتخاذ قرار منح الائتمان، ينبغي تحقيق التوازن بين الربح والخسارة، فقد يميل المصرف في ظل المنافسة الشديدة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح خاصةً في ظل وجود قدر كبير من السيولة لديه، دون الأخذ في عين الاعتبار كافة المخاطر التي قد تتعرض لها القروض الممنوحة، معتمداً في قراره الائتماني على الضمانات فقط دون النظر إلى عوامل كثيرة لدى العميل المقترض وأهمها الجدارة الائتمانية.

3 – تقدير الضمانات مقابل التسهيلات بأعلى من قيمتها: كالمغالات في تقييم الضمانات المقدمة من العميل ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصرف، وتسعيرها بأعلى من قيمتها الحقيقية بكثير سواءً كان ذلك ناتج عن جهل موظفي المصرف بالأسعار السوقية للضمانات أو ناتج عن أسباب أخرى كالغش والتحايل.

4 – السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة له قبل استيفاء الشروط وتقديم المستندات والوثائق والتعهدات اللازمة المنصوص عليها في صلب الموافقة الائتمانية، أو التي تقتضيها طبيعة العملية المموَّلة، وبالتالي إذا حدث عائق حال دون استيفاء هذه الشروط فإنه يكون من الصعب على المصرف استيفاء حقوقه من العميل.

5 – السماح للعميل باستعمال قيمة الائتمان دفعة واحدة، وذلك بالتغاضي عن شروط استخدام التسهيل وكذلك عن احتياجات وشروط وبيانات دراسة الجدوى المعدة عن المشروع.

6 – عدم قدرة المصرف على متابعة المشروع الممول: وذلك لعدم وجود العدد الكافي من الموظفين مقارنة بعدد القروض والتسهيلات الممنوحة، مما يصعّب متابعتها بشكل دوري ومستمر، أو وجود فروع للمشروعات المموَّلة تقع في مناطق جغرافية بعيدة لا يتمكن المصرف من القيام بالزيارات الميدانية لهذه الفروع، وما تمثله هذه الزيارات من تكاليف ووقت وجهد لمثل هذه المتابعة.

7 – عدم وجود سياسة ائتمانية متَّبعة لدى المصرف: مثل عدم وجود أدوات ائتمانية تحليلية متَّفق عليها وقابلة للتطوير، ومن ثم تمثل الدراسة الائتمانية عملية اجتهاد شخصي مما يدفع الباحث إلى التَّحيز وعدم الموضوعية.

8 – اتخاذ قرار منح الائتمان بناءً على ضغوط تمارسها أطراف أخرى: كأن يكون للعملاء المقترضين صِلات قرابة أو صداقة مع بعض كبار المسؤولين في المصرف فيستخدمون نفوذهم الوظيفي للضغط على متخذي قرار منح الائتمان بالموافقة، أو ضغوط من شخصيات على مستوى رفيع من الوظائف العليا في الدولة، لهم مصالح وشراكات مخفية مع العميل طالب القرض.

9 – استناد القرار الائتماني إلى الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية: يحدث أن يتم اتخاذ قرار منح الائتمان على ضمانات معينة قد تتعرض قيمتها السوقية إلى انخفاض كبير في فترات وجيزة، أو تلف

وتقادم هذه الضمانات خلال فترة الضمان، بينما كان من الواجب أن يستند القرار على الجدارة الائتمانية للعميل والتأكد من إرادته وقدرته على سداد الدين الممنوح مقابل الثقة التي يوليها المصرف له، وعلى رغبته في الالتزام بسداد دفعات القرض بأوقاتها المحددة بغض النظر عن الضمانات المقدمة.

أسباب خارجية.

وتشتمل هذه الأسباب على الظروف المحلية والدولية، مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية، وهي كالآتي: (الشمري، 2015).

1 – الظروف الاقتصادية: وهي التي تخرج عن إرادة المقترض والمصرف وعن تأثيرهما ومن أمثلتها: أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يطرأ عليها من تعديلات، وما يتطلب تنفيذها من إصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحياناً على بعض الأنشطة في الدولة، واتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث التوظيف والدخل.

2 – الظروف السياسية: وتشمل هذه الظروف كافة القرارات التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي، البيئي، الضرائب أو الجمارك، وكذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل وبالتالي تؤدي إلى تعثره.

3 – الظروف الطبيعية: وتشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق، وغيرها من الكوارث.

مراحل تعثر القروض:

إن التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يمر بعدة مراحل للوصول إلى مرحلة التعثر، وبالتالي يجب معرفة تلك المراحل من أجل متابعة التعثر المالي في مراحله الأولى قبل أن يصبح في مراحله النهائية الحرجة، ومن هذه المراحل: (الظاهر و أخرون، 2008).

1 – مرحلة حدوث العارض: قد يكون البداية الحقيقية للتعثر، حيث يحدث عارض ما ويمثل ذلك اختباراً لإدارة المشروع، فإذا تنبأ له وأدرك خطورته لم يحدث التعثر، وإذا أغفله واستهان به بدأ التعثر، مثل ظهور التزام عارض غير مخطط له أو الدخول في التزامات غير مخطط لها ولا تعطي عائدا سريعاً.

2 – مرحلة تجاهل الوضع القائم: وهي المرحلة التي يتم فيها تنبه القائمين على إدارة المصرف والمشروع إلى خطورة الأسباب والبواعث المؤثرة على عملية التعثر إلا أنهم يتجاهلون ذلك تهاوناً وتقليلاً لشأنها.

3 – مرحلة التعايش مع التعثر: وهذه المرحلة هي أخطر المراحل على الإطلاق، بحيث يصبح التعثر الطابع اليومي داخل المشروع، ويكون المشروع على وشك الإفلاس، وخلال هذه المرحلة يتم وقف الاستثمارات الجديدة، وتنعدم الزيادة في الطاقة الإنتاجية، وتتحول العملية الإنتاجية إلى المحافظة على بعض خطوط الإنتاج وإغلاق الخطوط الأخرى التي لا يستطيع المشروع القيام بأعمال صيانتها، أو إصلاح الأعطال فيها أو تجديدها.

4 – مرحلة حدوث الأزمة المدمرة: ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على استخدام سياساته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة، وصعوبة تحويل جزء من أصوله إلى نقدية في التوقيت الذي يطالب فيها الدائنون بالحصول على ديونهم، ويمكن القول: إن هذه المرحلة ترتبط بعدة ظواهر سلبية وتعطي المؤشرات الأولى لها، وهي مرحلة التعثر الكامل.

5 – مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع: في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال عمليات الدمج أو التصفية أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها، وبما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد.

التعامل مع مشكلة القروض المتعثرة:

هناك عدة أساليب يمكن استخدامها من قبل المصرف للتعامل مع مشكلة القروض المتعثرة، ومن أهمها: (اللحام وكافي، 2017).

- تسييل الضمانات المقدمة من العميل.
- إعادة جدولة القرض.
- اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل.
- محاولة الحصول على ضمانات جديدة من العميل.
- إعادة تنظيم المشروع الخاص بالعميل تحت إدارة المصرف.
- منح تسهيلات ائتمانية جديدة للعميل.
- إعداد تسوية ودية مع العميل.

الجانب العملي:

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الرئيسية وكذلك فروع المصارف العاملة في مدينة بنغازي والمتمثلة في (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية)، حيث أُخذت عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، تتكون من موظفي إدارة الائتمان، وموظفي المخاطر الائتمانية، في الإدارات الرئيسية للمصارف التجارية وكذلك فروع المصارف التي تملك صلاحيات منح التسهيلات الائتمانية، حيث تم توزيع (81) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (73) استبانة أي ما نسبته (90%) وتعتبر هذه النسبة عالية إلى حد كبير.

الخصائص العامة لعينة الدراسة:

الجدول رقم (1) يبين التكرارات والنسب المئوية للمبحوثين المشاركين في الدراسة

البيان		التكرار	النسبة
الوظيفة	مدير عام	1	1.37
	مدير إدارة المخاطر	4	4.11
	موظف إدارة المخاطر	11	15.07
	مدير إدارة الائتمان	5	8.22
	موظف إدارة الائتمان	52	71.23
	المجموع	73	100
التخصص	محاسبة	39	53.42
	تمويل ومصارف	12	16.44
	أخرى	22	30.14
	المجموع	73	100
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	4	5.48
	دبلوم متوسط	2	4.11
	دبلوم عالي	23	31.51
	بكالوريوس	39	50.68
	ماجستير	4	6.85
	دكتوراه	1	1.37
	المجموع	73	100
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	8	12.33
	من 5 إلى أقل من 10	14	19.18
	من 10 إلى 15	13	16.44
	أكثر من 15 سنة	38	52.05
	المجموع	73	100
الدورات التدريبية	من 1 إلى 3 دورات	25	32.88
	من 4 إلى 6 سنوات	19	24.66
	أكثر من 6 سنوات	14	19.18
	لا يوجد	15	23.28
	المجموع	73	100

اعتمد البحاث تصميماً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية من أجل تحديد اتجاه العينة، وهذا المقياس يعتمد على تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، حيث سيتم مقارنة المتوسط الحسابي للبعد مع المقياس المعياري (3) معيار قبول الفرضية باستخدام (T) للعينة الواحدة لتعزيز النتائج المتحصل عليها.

الجدول رقم (2) يبين مستوى العوامل المسببة لتعثر القروض في المصارف التجارية.

الإجابة ووزنها	مدى الخلية	مستوى العامل	مدى الوزن النسبي
أوافق بشدة = 5	5 - 4.20 >	عالي جدا	100 %- 84> %
أوافق = 4	4.20 - 3.40 >	عالي	84 % - 68> %
محايد = 3	3.40 - 2.60>	متوسط	68 % - 52> %
لا أوافق = 2	2.60 - 1.80>	منخفض	52 % - 36> %
لا أوافق بشدة = 1	من 1 - 1.80	منخفض جدا	36 %- 20 %

الصدق والثبات:

1- تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من المحكمين الأكاديميين ذوي الخبرة في موضوع الدراسة، بالإضافة إلى بعض الأكاديميين المتخصصين في مجال الإحصاء، وذلك للتحقق من مصداقيتها وأن العبارات التي تضمنتها تحقق أهداف الدراسة، وتم الأخذ بعين الاعتبار بجميع ملاحظاتهم وتعليقاتهم الواردة من المحكمين.

الجدول رقم (3) يبين معامل دقة استمارة جمع البيانات ألفاكرونباخ - (Alpha Cronbach's)

م	فقرات فرضيات الدراسة	عدد الفقرات	ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach's)
1	فقرات الفرضية الأولى.	10	0.71
2	فقرات الفرضية الثانية.	8	0.74
3	فقرات الفرضية الثالثة.	8	0.73
4	فقرات الفرضية الرابعة.	6	0.77
5	فقرات الفرضية الخامسة.	7	0.91
6	الفقرات مجتمعة.	39	0.82

2 – تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's – Alpha) لمعرفة ثبات فقرات استمارة الاستبيان ومصداقيتها، والجدول رقم (3) يبين نتيجة اختبار الثبات والمصداقية لفقرات الاستمارة حسب فرضيات الدراسة، حيث يوضح الجدول أن معامل الثبات والصدق لفقرات كل فرضية يتراوح ما بين 71% و91%، وأن قيمة المعامل للفقرات مجتمعة 82%، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة ومناسبة جدا لأغراض هذه الدراس.

التحليل الوصفي:

1 – تحليل ومناقشة فقرات الأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية.

الجدول رقم (4) يبين الأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقـــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
9	اتخاذ قرار منح الائتمان بناءً على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية.	3.77	1.00	75.4	موافق	1
7	عدم التقييم المستمر لمتابعة التغيرات التي قد تطرأ على قيمة الضمانات المقدمة من العميل.	3.73	1.00	74.6	موافق	2
6	تدخل المستويات العليا في المصرف بقرار منح الائتمان خلافاً لتوصيات قسم الائتمان.	3.70	0.99	74	موافق	3
2	قصور الدراسة الائتمانية.	3.64	1.01	72.8	موافق	4
5	عدم متابعة العملاء بعد منح التسهيلات الائتمانية.	3.64	1.19	72.8	موافق	5
10	عدم وجود قاعدة بيانات عن مخاطر العملاء لدى المصرف المركزي.	3.55	0.94	71	موافق	6
3	عدم القيام بدراسة واضحة لمصادر السداد.	3.55	1.06	71	موافق	7
4	عدم معرفة الغاية الحقيقية للائتمان الممنوح.	3.48	1.16	69.6	موافق	8
1	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة.	3.23	1.13	64.6	محايد	9
8	صرف مبلغ القرض دفعة واحدة وليس على دفعات.	3.18	0.97	63.6	محايد	10
الاتجاه العام للأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية.		3.55	1.06	71	موافق	*

يبين الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.18 – 3.77)، حيث جاءت الفقرة رقم (9) والتي نصها "اتخاذ قرار منح الائتمان بناءً على الضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية" في المرتبة الأولى وبمتوسط حساب يبلغ (3.77)، ووصلت نسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة 75.4%، بينما جاءت الفقرة رقم (8) والتي نصها "صرف مبلغ القرض دفعة واحدة وليس على دفعات" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حساب يبلغ (3.18)، وتبين استجابات المبحوثين على فقرات المحور الأول موافقتهم على جميع أسئلة المحور بمستوى عالي، باستثناء الفقرات (1&8) التي تظهر حياديتهم على أسئلة هذه الفقرات بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (3.23-3.18)، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام للأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل (3.55)، وانحراف معياري (1.06) وبنسبة موافقة بلغت 71%ما يمثل مستوى توافر الأسباب بدرجة عالية.

2 – تحليل ومناقشة فقرات الأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء

الجدول رقم (5) يبين الأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقـــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
12	عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله.	3.95	1.06	79	موافق	1
14	عدم التزام العملاء بمواعيد دفع الأقساط المستحقة.	3.85	0.84	77	موافق	2
13	توسع المقترض في نشاطه بشكل غير مدروس.	3.75	1.04	75	موافق	3
16	عدم وجود دراسات جدوى مبنية على أسس علمية.	3.70	1.02	74	موافق	4
15	بيع العميل للتجهيزات والمعدات التي تم تمويلها عن طريق المصرف.	3.67	0.97	73.4	موافق	5
11	التغير في سلوك ومصداقية العميل.	3.60	0.87	72	موافق	6
17	ضعف فني لدى بعض العملاء في تشغيل أعمالهم.	3.60	0.95	72	موافق	7
18	عدم كفاءة النظام المحاسبي والإداري لدى العملاء.	3.55	0.89	71	موافق	8
الاتجاه العام للأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء		3.71	0.97	74.2	موافق	*

يبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.55 – 3.95)، حيث جاءت الفقرة رقم (12) والتي نصها "عدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله" في المرتبة الأولى وبمتوسط حساب يبلغ (3.95)، ووصلت نسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة 79 %، بينما جاءت الفقرة رقم (18) ونصها "عدم كفاءة النظام المحاسبي والإداري لدى العملاء" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حساب يبلغ (3.55)، وتبين استجابات المبحوثين على فقرات المحور الثاني موافقتهم على جميع أسئلة المحور بمستوى عالي، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام للأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء ككل (3.71)، وانحراف معياري (0.97) وبنسبة موافقة بلغت 74.2%ما يمثل مستوى توافر الأسباب بدرجة عالية.

3– تحليل ومناقشة فقرات الأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان.

الجدول رقم (6) يبين الأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم	الفقـــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
24	نقص مشاركة موظفي التسهيلات في تقديم الاقتراحات وتطوير السياسة الائتمانية الخاصة بالمصرف.	3.64	1.08	72.8	موافق	1
22	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات.	3.55	0.92	71	موافق	2
25	سوء ظروف العمل وعدم الرضا الوظيفي لدى موظفي التسهيلات الائتمانية.	3.48	0.99	69.6	موافق	3
26	سوء تقييم البيانات والنسب المالية المقدمة من العميل.	3.42	0.96	68.4	موافق	4
23	عدم إدراك إدارة المصرف للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع.	3.41	1.00	68.2	موافق	5
19	نقص الخبرة لدى موظفي التسهيلات ومتخذي قرار الائتمان.	3.37	1.08	67.4	محايد	6
20	عدم توفر المهارات الفنية لبعض مسؤولي إدارة القروض في مجالات المحاسبة والتحليل المالي.	3.33	1.05	66.6	محايد	7
21	وجود علاقات شخصية واجتماعية بين موظفي المصرف والعملاء المقترضين.	3.16	0.88	63.2	محايد	8
الاتجاه العام للأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان		3.42	1.01	68.4	موافق	*

يبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.16 – 3.64)، حيث جاءت الفقرة رقم (24) والتي نصها "نقص مشاركة موظفي التسهيلات في تقديم الاقتراحات وتطوير السياسة الائتمانية الخاصة بالمصرف" في المرتبة الأولى وبمتوسط حساب يبلغ (3.64)، ووصلت نسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة 72.8%، بينما جاءت الفقرة رقم (21) ونصها "وجود علاقات شخصية واجتماعية بين موظفي المصرف والعملاء المقترضين" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حساب يبلغ (3.16)، وتبين استجابات المبحوثين للفقرات (22-26) للمحور الثالث موافقتهم على هذه الأسئلة بمستوى عالي، وحياديتهم على أسئلة الفقرات (19-21) بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (3.37 - 3.33 - 3.16)، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام للأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان ككل (3.42)، وانحراف معياري (1.01) وبنسبة موافقة بلغت 68.4 % ما يمثل مستوى توافر الأسباب بدرجة عالية.

4 – تحليل ومناقشة فقرات الأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي.

الجدول رقم (7) يبين الأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقـــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
27	عدم إتباع المصرف المركزي لإجراءات رادعة وفاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية ومعاقبة المخالفين.	3.71	1.08	74.2	موافق	1
30	عدم قيام المصرف المركزي بالتفتيش الميداني على المصارف.	3.66	0.88	73.2	موافق	2
29	القصور في استخدام أدوات الرقابة على الائتمان.	3.44	0.95	68.8	موافق	3
28	وجود فساد في الجهاز المصرفي.	3.38	1.08	67.6	محايد	4
32	قصور في وضع تشريعات وأنظمة ولوائح واضحة بخصوص منح القروض من قبل المصرف المركزي.	3.30	0.87	66	محايد	5
31	قيام المصرف المركزي بالإيعاز إلى المصارف التجارية بمنح تسهيلات ائتمانية لبعض الجهات والأفراد.	3.27	0.93	65.4	محايد	6
الاتجاه العام للأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي		3.46	0.98	69.2	موافق	*

يبين الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.27 – 3.71)، حيث جاءت الفقرة رقم (27) والتي نصها" عدم إتباع المصرف المركزي لإجراءات رادعة وفاعلة لمعالجة الانحرافات الائتمانية ومعاقبة المخالفين" في المرتبة الأولى وبمتوسط حساب يبلغ (3.71)، ووصلت نسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة 74.2%، بينما جاءت الفقرة رقم (31) ونصها "قيام المصرف المركزي بالإيعاز إلى المصارف التجارية بمنح تسهيلات ائتمانية لبعض الجهات والأفراد" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حساب يبلغ (3.27)، وتبين استجابات المبحوثين للفقرات (27 & 29 & 30) للمحور الرابع موافقتهم على هذه الأسئلة بمستوى عالي، وحياديتهم على أسئلة الفقرات (28& 31 & 32) بمستوى متوسط، وبمتوسط حسابي (83.3 - 3.3 - 3.27)، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام للأسباب المرتبطة بسياسة

المصرف المركزي ككل (3.46)، وانحراف معياري (0.98) وبنسبة موافقة بلغت 69.2% ما يمثل مستوى توافر الأسباب بدرجة عالية.

5- تحليل ومناقشة فقرات الأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية.

الجدول رقم (8) يبين الأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم	الفقـــــــــــــــــــــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	اتجاه العينة	الرتبة
34	الارتفاع الكبير في معدلات التضخم.	4.14	0.93	82.8	موافق	1
39	عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي.	4.01	0.90	80.2	موافق	2
33	الركود الاقتصادي.	3.90	1.02	78	موافق	3
35	ضيق حجم السوق المحلي.	3.89	0.87	77.8	موافق	4
37	نمو السوق الموازية.	3.79	0.88	75.8	موافق	5
36	سيادة حالة من عدم التأكد في الاقتصاد.	3.79	0.94	75.8	موافق	6
38	تدخل السلطة السياسية بالضغط على المصارف لمنح القروض.	3.70	0.84	74	موافق	7
	الاتجاه العام للأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية	3.89	0.92	77.8	موافق	*

يبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.7 – 4.14)، حيث جاءت الفقرة (34) والتي نصها "الارتفاع الكبير في معدلات التضخم" في المرتبة الأولى وبمتوسط حساب يبلغ (4.14)، ووصلت نسبة موافقة المبحوثين على هذه الفقرة 82.8%.بينما جاءت الفقرة (38) ونصها "تدخل السلطة السياسية بالضغط على المصارف لمنح القروض" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حساب يبلغ (3.7)، وتبين استجابات المبحوثين على فقرات المحور الخامس موافقتهم على جميع أسئلة المحور بمستوى عالي، وبلغ المتوسط الحسابي للاتجاه العام للأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ككل (3.89)، وانحراف معياري (0.92) وبنسبة موافقة بلغت 77.8% ما يمثل مستوى توافر الأسباب بدرجة عالية.

الجدول رقم (9) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب المرتبطة بجميع المحاور

المحاور	المتوسط الحسابي العام	الانحراف المعياري	الرتب	مستوى درجة الأسباب
السياسة الائتمانية.	3.55	1.06	3	عالية
تصرفات وسلوك العملاء.	3.71	0.97	2	عالية
موظفي إدارة الائتمان.	3.42	1.01	5	عالية
سياسة المصرف المركزي.	3.46	0.98	4	عالية
الأوضاع الاقتصادية والسياسية	3.89	0.92	1	عالية
جميع المحاور	3.6	1.01		عالية

يبين الجدول (9) أن المتوسط الحسابي للعوامل والأسباب المرتبطة بجميع المحاور بلغ (3.6). وانحراف معياري قدره (1.01)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.6) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 72% من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات أسئلة الدراسة.

اختبار اعتدال التوزيع:

الجدول رقم (10) يبين اختبار كولمجروف - سمرنوف للعينة الواحدة.

One-Sample Kolmogorov - Smirnov Test	
البيانات.	النتائج
العدد.	73
المتوسط الحسابي.	3.60
الانحراف المعياري.	1.01
اختبار الدلالة Asymp. Sig. (2-tailed)	0.870

يبين الجدول رقم (10) اختبار اعتدال توزيع البيانات، حيث تم استخدام اختبار كولمجروف – سمرنوف للعينة الواحدة One-Sample Kolmogorov Smirnov Test، عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$، حيث بينت النتائج أن (P- value) = 0.870= Sig أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$، بذلك فأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، "إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات المعلمية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية ستكون الأنسب" (القماطي، 2018، ص80).

اختبار فرضيات الدراسة:

الجدول (11) يبين نتائج اختبار (one – sample T test) لتساؤلات فرضيات الدراسة

البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة (T)	مستوى الدلالة	القرار
الفرضية الفرعية الأولى.	3.55	1.06	72	4.435	.000	قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الثانية.	3.71	0.97	72	6.283	.000	قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الثالثة.	3.42	1.01	72	3.281	.000	قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الرابعة.	3.46	0.98	72	4.035	.000	قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الخامسة.	3.89	0.92	72	8.317	.000	قبول الفرضية
الفرضية الرئيسية الأولى.	3.6	1.01	72	5.075	.000	قبول الفرضية

لقد تم الحصول على نتائج باستخدام أساليب التحليل الإحصاء الوصفي، حيث لخص الجدول رقم (9) أن أسباب تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية للعناصر المدروسة الممثلة لموضوع الدراسة كانت متوافره بدرجة عالية،(السياسة الائتمانية، بتصرفات وسلوك العملاء، موظفي إدارة الائتمان، سياسة المصرف المركزي، الأوضاع الاقتصادية والسياسية)، أما بالنسبة للتحليل الإحصائي الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (one – sample T test)، لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية حيث يبين الجدول رقم (11) أعلاه نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية.

الفرضية الفرعية الأولى:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بالسياسة الائتمانية"

يبين الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي للأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية ككل بلغ (3.55)، وانحراف معياري قدره (1.06)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.55) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 71% من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات المحور، ويتبين أيضاً من الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" (4.435)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) مما يشير إلى وجود أسباب مرتبطة بالسياسة الائتمانية في تعثر القروض، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص "يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية نتيجة أسباب مرتبطة بالسياسة الائتمانية"، ورفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الفرعية الثانية:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة تصرفات وسلوك العملاء"

يبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للأسباب المرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء ككل بلغ (3.71)، وانحراف معياري قدره (0.97)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.71) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 74.2 % من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات المحور، ويتبين من الجدول أعلاه أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" (6.283) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) مما يشير إلى وجود أسباب مرتبطة بتصرفات وسلوك العملاء في تعثر القروض، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص "يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة تصرفات وسلوك العملاء "ورفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بموظفي إدارة الائتمان"

يبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان ككل بلغ (3.42)، وانحراف معياري قدره (1.01)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.42) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 68.4 % من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات المحور، ويتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" (3.281) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) مما يشير إلى وجود أسباب مرتبطة بموظفي إدارة الائتمان في تعثر القروض، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص "يرجع تعثر القروض في

المصارف التجارية الليبية نتيجة أسباب مرتبطة بموظفي إدارة الائتمان"، ورفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

"القروض المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي"

ويبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي ككل بلغ (3.46)، وانحراف معياري قدره (0.98)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.46) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 69.2% من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات المحور، ويتبين من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" (4.035) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) مما يشير إلى وجود أسباب مرتبطة بسياسة المصرف المركزي في تعثر القروض، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص "يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة لسياسة المصرف المركزي"، ورفض الفرضية الصفرية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية"

ويبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للأسباب المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ككل بلغ (3.89)، وانحراف معياري قدره (0.92)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.89) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 77.8 % من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات المحور، ويتبين من الجدول أعلاه أيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" (8.317) وبدلالة إحصائية بلغت (0.000) مما يشير إلى وجود أسباب مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية في تعثر القروض، وبهذا يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص "يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية"، ورفض الفرضية الصفرية.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

"يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية إلى وجود مجموعة من العوامل والأسباب"

يبين الجدول (11) أن المتوسط الحسابي للعوامل والأسباب المرتبطة بجميع المحاور بلغ (3.6)، وانحراف معياري قدره (1.01)، ووفقاً للمقياس المستخدم فإن (3.6) تقع ضمن فئة الموافقة بمستوى عالي وبنسبة 72% من نسبة موافقة المبحوثين على جميع فقرات الاستبانة، ويتبين أيضاً من الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α =0.05) بين المتوسط الحسابي والعلامة المعيارية (3)، حيث بلغت قيمة "T" المحسوبة (5.075)، وبدلالة إحصائية بلغت (0.000)، مما يشير إلى وجود مجموعة من العوامل والأسباب تساهم في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية، وبهذا يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على "يرجع تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية إلى وجود مجموعة من العوامل والأسباب"، ورفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية)"

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

الجدول رقم (12) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتساؤل الفرضية الفرعية الأولى للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة ف F	اختبار الدلالة	القرار الإحصائي
الوظيفة	بين المجموعات	319.485	2	159.743	0.485	0.747	دال
	داخل المجموعات	4430.679	70	63.295			
	الكلي	4750.164	72				
التخصص	بين المجموعات	132.380	4	33.095	2.52	0.087	دال
	داخل المجموعات	4639.400	68	68.226			
	الكلي	4771.781	72				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	237.461	5	47.492	0.709	0.619	دال
	داخل المجموعات	4490.785	67	67.027			
	الكلي	4728.247	72				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	134.259	3	44.753	0.838	0.478	دال
	داخل المجموعات	3683.905	69	53.390			
	الكلي	3818.164	72				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	124.833	3	41.611	0.624	0.602	دال
	داخل المجموعات	4603.414	69	66.716			
	الكلي	4728.247	72				

يتبين من الجدول (12) أن قيمة (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية بلغت (0.485)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الوظيفة تساوي (0.747) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى لمتغير الوظيفة.

يتبين من الجدول (12) أن قيمة (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية بلغت (2.52)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير التخصص تساوي (0.087) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى لمتغير التخصص.

يتبين من الجدول (12) أن قيمة (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية بلغت (0.709)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير المؤهل العلمي تساوي (0.619) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (12) ان قيمة (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية بلغت (0.838)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير سنوات الخبرة تساوي (0.478) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يتبين من الجدول (12) أن قيمة (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية بلغت (0.624)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات التدريبية تساوي (0.602) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالسياسة الائتمانية تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

الجدول رقم (13) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتساؤل الفرضية الفرعية الثانية للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة ف F	اختبار الدلالة	القرار الإحصائي
الوظيفة	بين المجموعات	123.974	4	30.994	0.827	0.512	دال
	داخل المجموعات	2547.286	68	37.460			
	الكلي	2671.260	72				
التخصص	بين المجموعات	87.036	2	43.518	1.179	0.314	دال
	داخل المجموعات	2584.224	70	36.917			
	الكلي	2671.260	72				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	330.676	5	66.135	1.658	0.157	دال
	داخل المجموعات	2464.365	67	36.782			
	الكلي	2795.041	72				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	60.022	3	20.007	0.529	0.664	دال
	داخل المجموعات	2611.238	69	37.844			
	الكلي	2671.260	72				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	220.705	3	73.568	2.071	0.112	دال
	داخل المجموعات	2450.555	69	35.515			
	الكلي	2671.260	72				

يتبين من الجدول (13) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين بلغت (0.827)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات الوظيفة تساوي (0.512) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى لمتغير الوظيفة.

يتبين من الجدول (13) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين بلغت (1.179)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير التخصص تساوي (0.314) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى لمتغير التخصص.

يتبين من الجدول (13) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين بلغت (1.658)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير المؤهل العلمي تساوي (0.157) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (13) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين بلغت (0.529)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير سنوات الخبرة تساوي (0.664) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يتبين من الجدول (13) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين بلغت (2.071)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات التدريبية تساوي (0.112) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالعملاء المقترضين تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

الجدول رقم (14) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتساؤل الفرضية الفرعية الثالثة للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة ف F	اختبار الدلالة	القرار الإحصائي
الوظيفة	بين المجموعات	56.127	4	14.032	0.350	0.843	دال
	داخل المجموعات	2727.845	68	40.115			
	الكلي	2783.973	72				
التخصص	بين المجموعات	184.303	2	92.152	2.489	0.090	دال
	داخل المجموعات	2591.779	70	37.025			
	الكلي	2776.082	72				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	240.563	5	48.113	1.267	0.288	دال
	داخل المجموعات	2543.409	67	37.961			
	الكلي	2783.973	72				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	213.969	3	71.323	1.915	0.135	دال
	داخل المجموعات	2570.003	69	37.246			
	الكلي	2783.973	72				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	79.053	3	26.351	0.672	0.572	دال
	داخل المجموعات	2706.618	69	39.226			
	الكلي	2785.671	72				

يتبين من الجدول (14) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان بلغت (0.350)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الوظيفة تساوي (0.843) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى لمتغير الوظيفة.

يتبين من الجدول (14) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان بلغت (2.489)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير التخصص تساوي (0.090) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى لمتغير التخصص.

يتبين من الجدول (14) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان بلغت (1.267)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير المؤهل العلمي تساوي (0.288) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (14) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان بلغت (1.915)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير سنوات الخبرة تساوي (0.135) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يتبين من الجدول (14) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان بلغت (0.672)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات التدريبية تساوي (0.572) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

الجدول رقم (15) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتساؤل الفرضية الفرعية الرابعة للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة ف F	اختبار الدلالة	القرار الإحصائي
الوظيفة	بين المجموعات	58.712	4	14.678	0.680	0.608	دال
	داخل المجموعات	1467.781	68	21.585			
	الكلي	1526.493	72				
التخصص	بين المجموعات	105.868	2	52.934	2.812	0.067	دال
	داخل المجموعات	1317.639	70	18.823			
	الكلي	1423.507	72				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	207.947	5	41.589	2.113	0.074	دال
	داخل المجموعات	1318.546	67	19.680			
	الكلي	1526.493	72				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	184.623	3	61.541	3.164	0.030	دال
	داخل المجموعات	1341.870	69	19.447			
	الكلي	1526.493	72				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	124.597	3	41.532	2.044	0.116	دال
	داخل المجموعات	1401.896	69	20.317			
	الكلي	1526.493	72				

يتبين من الجدول (15) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي بلغت (0.680)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الوظيفة تساوي (0.608) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير الوظيفة.

يتبين من الجدول (15) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي بلغت (2.812)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير التخصص تساوي (0.067) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير التخصص.

يتبين من الجدول (15) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي بلغت (2.113)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير المؤهل العلمي تساوي (0.074) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (15) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي بلغت (3.164)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير سنوات الخبرة تساوي (0.030) وهي أصغر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير سنوات الخبرة، ونظراً لوجود هذه الفروق يتوجب إجراء اختبار المقارنات البعدية المتعددة لكل متوسطين لمعرفة المجموعة التي تسببت في هذه الفروق، وبما أن عدد أفراد العينة داخل المجموعات غير متساوٍ فإنه يتم استخدام اختبار أقل فرق دال (LSD) كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (16) اختبار أقل فرق دال (LSD) بين المجموعات تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

المجموعات		الفرق بين المتوسطات	قيمة الدلالة.
1	2	- 0.58	0.764
	3	- 0.18	0.927
	4	2.86	0.100
2	1	0.58	0.764
	3	0.40	0.812
	4	3.45*	0.015
3	1	0.18	0.927
	2	- 0.40	0.812
	4	3.04*	0.035
4	1	- 2.86	0.100
	2	- 3.45*	0.015
	3	- 3.04*	0.035

يتبين من الجدول (16) أن الفرق بين متوسطي المجموعتين الثانية (من 5 إلى 10 سنوات) والمجموعة الرابعة (أكثر من 15 سنة) هو دال إحصائياً لصالح المجموعة الثانية حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.015) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، ويتبين أيضاً أن الفرق بين متوسطي المجموعتين الثالثة (من 10 إلى 15 سنة) والمجموعة الرابعة (أكثر من 15 سنة) هو أيضاً دال إحصائياً لصالح المجموعة الثالثة حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية (0.035) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (15) أن قيم (f) المحسوبة للأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي في تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية بلغت (2.044)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات التدريبية تساوي (0.116) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية).

الجدول رقم (17) يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لتساؤل الفرضية الفرعية الخامسة للمتغيرات الديموغرافية.

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط التباين	قيمة ف F	اختبار الدلالة	القرار الإحصائي
الوظيفة	بين المجموعات	29.641	4	7.410	.257	0.904	دال
	داخل المجموعات	1957.701	68	28.790			
	الكلي	1987.342	72				
التخصص	بين المجموعات	155.895	2	77.948	2.979	0.057	دال
	داخل المجموعات	1831.447	70	26.164			
	الكلي	1987.342	72				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	157.894	5	31.579	1.157	0.340	دال
	داخل المجموعات	1829.448	67	27.305			
	الكلي	1987.342	72				
سنوات الخبرة	بين المجموعات	63.709	3	21.236	0.762	0.519	دال
	داخل المجموعات	1923.633	69	27.879			
	الكلي	1987.342	72				
الدورات التدريبية	بين المجموعات	109.218	3	36.406	1.338	0.269	دال
	داخل المجموعات	1878.125	69	27.219			
	الكلي	1987.342	72				

يتبين من الجدول (17) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية الليبية بلغت (0.257)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الوظيفة تساوي (0.904) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير الوظيفة.

يتبين من الجدول (17) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بلغت (2.979)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير التخصص تساوي (0.057) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير التخصص.

يتبين من الجدول (17) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بلغت (1.157)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير المؤهل العلمي تساوي (0.340) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

يتبين من الجدول (17) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بلغت (0.762)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير سنوات الخبرة تساوي (0.519) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

يتبين من الجدول (17) أن قيم (f) المحسوبة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بلغت (1.338)، وأن القيمة الاحتمالية لمتغير الدورات التدريبية تساوي (0.269) وهي أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، مما يعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية تعزى لمتغير الدورات التدريبية.

بالاعتماد على ما تقدم من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الخمسة للمتغيرات الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الدورات التدريبية، حيث بينت النتائج الواردة في الجداول، الأرقام على التوالي: (12، 13، 14، 17) قبول جميع فرضيات الفرعية الأولى والثانية والثالثة والخامسة بشكل كلي لجميع المتغيرات، وقبول الفرضية الرابعة بشكل جزئي لجميع المتغيرات ما عدا متغير سنوات الخبرة، في الجدول رقم (15)، حيث كانت نتيجة الاختبار وجود فروق ذات دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينة عن الأسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية المرتبطة بسياسة المصرف المركزي تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وبذلك سيتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية "لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن أسباب تعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية)"، ورفضها بشكل جزئي لمتغير سنوات الخبرة للفرضية الفرعية الرابعة.

مناقشة النتائج:

1 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بالسياسة الائتمانية ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال وفقاً للمقياس المستخدم، وكنتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تفترض أن " القروض المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأسباب المرتبطة بالسياسة الائتمانية".

2 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بالعملاء المقترضين ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال وكنتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تفترض أن " القروض المتعثرة في المصارف هي نتيجة تصرفات وسلوك العملاء"

3 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بموظفي إدارة الائتمان ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال، وكنتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تفترض أن " القروض المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأسباب المرتبطة بموظفي إدارة الائتمان".

4 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بسياسة المصرف المركزي ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال وكنتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تفترض أن " القروض المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي".

5 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال، ونتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الفرعية الخامسة التي تفترض أن " القروض المتعثرة في المصارف ناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية".

6 – أشارت نتائج الدراسة إلى وجود مجموعة من العوامل والأسباب ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى "عال" وفقاً للمقياس المستخدم، وكنتيجة للاختبارات الاستدلالية تم قبول الفرضية الرئيسية التي تفترض "وجود مجموعة من العوامل والأسباب تساهم في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية".

7 – أظهرت الدراسة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة معنوية في إجابات أفراد العينة عن الأسباب المرتبطة بتعثر القروض بالمصارف التجارية الليبية تعزى للمتغيرات: (نوع الوظيفة، التخصص، المؤهل العلمي، الخبرة، الدورات التدريبية)، باستثناء استجابات أفراد العينة عن الأسباب المرتبطة بسياسة المصرف المركزي والتي تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة معنوية تسببت بها المجموعة الرابعة والتي خبرتها الوظيفية (أكثر من 15 سنة).

8 – اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في بعض النتائج منها:

- مع دراسة (البرعصي، 2005) في وجود أسباب لتعثر القروض في المصارف تتمثل في السياسة الائتمانية، القوانين والتشريعات الاقتصادية المطبقة، والسمات العامة للمقترضين.
- مع دراسة (العربيد،2007) في وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الائتمانية وفقاً للمعايير الفنية المصرفية، وغياب المتابعة الميدانية والمستمرة لنشاط العميل ونتائج أعماله بعد منح القرض.
- مع دراسة (الظاهر وآخرون،2007) في قصور الدراسة الائتمانية، وانخفاض متابعة العملاء بعد منح التسهيلات، العوامل السياسة والأمنية، الركود الاقتصادي، الانفلات الأمني، وعدم استخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله، والتوسع غير المدروس في الاستثمار، التغير في سلوك ومصداقية العملاء.
- مع دراسة (السيد، 2014) في عدم إجراء الدراسات الكافية للمشروعات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية من العملاء، وأن المصارف لا تقوم بإعادة تقييم الأصول المقدمة كضمانات بغض النظر عن الجدارة الائتمانية، ضعف وعي المهنيين في بعض المجال الائتماني.
- مع دراسة (بن سماعيلي، 2019) في ضعف الرقابة والمتابعة، وسوء الدراسات الائتمانية.

الخلاصة والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى وجود أسباب مرتبطة بالعوامل المدروسة (السياسة الائتمانية، العملاء المقترضين، موظفي إدارة الائتمان، سياسة المصرف المركزي، الأوضاع الاقتصادية والسياسية) ساهمت في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية بمستوى عال، وبالإضافة إلى الاختبارات الاستدلالية التي خلصت إلى قبول الفرضية الرئيسية التي تفترض "وجود مجموعة من العوامل والأسباب تساهم في تعثر القروض في المصارف التجارية الليبية"، وعليه توصي الدراسة بالتالي:

1 – إعادة النظر في السياسات الائتمانية للمصارف؛ لكي تلائم واقع الحال الاقتصادي وحتى تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة بما فيها الركود الاقتصادي والأزمات المالية.

2 – على المصارف التأكد من أن القرض الذي منح للعميل قد استخدم في الغرض الذي منح من أجله بحيث يكون القرض على دفعات كلما أمكن ذلك.

3 – وضع برنامج متابعة القروض بعد منحها للعملاء يستمر حتى تسديد كامل القرض.

4 – جدولة ديون العملاء بشروط مناسبة، وخصوصاً بالنسبة للعملاء الذين يواجهون مشكلات خارجة عن سيطرتهم أو محاولة إيجاد تسوية عادلة ما بين المصرف والعميل المتعثر.

5 – التواصل مع العميل بشكل مستمر، وتقديم النصح والمشورة له بشأن مخاطر التوسع في النشاط بشكل غير مدروس.

6 – ضرورة عدم الاعتماد على الضمانات بشكل رئيسي عند طلب منح الائتمان، وأن يكون القرار الائتماني مستنداً على الجدارة الائتمانية، والجدوى الاقتصادية للمشروع.

7 – لضمان عدم تعثر القرض قدر المستطاع يجب على الإدارات العليا في المصارف الأخذ بعين الاعتبار توصيات إدارة الائتمان بشأن منح القرض من عدمه، أو مناقشة مسؤولي إدارة الائتمان على أقل تقدير.

8 – على المصرف المركزي متابعة الائتمان الممنوح من المصارف التجارية عن طريق التفتيش الميداني، واتخاذ إجراءات رادعة لمعالجة الانحرافات الائتمانية، والتشديد على استخدام أدوات الرقابة على الائتمان.

9 – تخفيض حجم الائتمان الممنوح للمصارف التي لديها رصيد كبير من القروض المتعثرة، ولا يزداد السقف الائتماني إلا للمصارف النشطة في تحصيل القروض.

10 – تطوير الكوادر البشرية في فروع المصارف وذلك في مجالات أساليب التحليل الائتماني، والتقييم المادي للضمانات المقدمة من العميل، وفق أحدث الطرق والوسائل التي ثبت جدواها ونتائجها.

11 – إشراك موظفي إدارة الائتمان من ذوي الخبرة والمؤهلات العليا في تطوير السياسة الائتمانية للمصرف، والاستماع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

12 – إجراء الدراسات مستقبلية تتعلق بالقروض المتعثرة من وجهة نظر المقترضين، ودراسات تتعلق بأثر القروض المتعثرة على التنمية في ليبيا.

قائمة المراجع:

أ– الكتب:

– الشمري، صادق راشد،(2015)، " إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)" (الطبعة الثانية). عمان: دار صفاء للنشر

– القماطي، يوسف محمد (2018)، "المتقدم في التحليل الإحصائي باستخدام SPSS"، مركز البحوث والاستشارات، الطبعة الأولى.

– اللحام، محمود عزت و كافي، مصطفى يوسف، (2017)، " إدارة المصارف"، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
– عبدالحميد، عبدالمطلب، (2015)، " اقتصاديات البنوك من الأساسيات إلى المستحدثات"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
– عثمان، محمد داوود، (2013)، " إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره"، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

ب – البحوث:

– البرعصي، نجيب رحيل، (2005)، "معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
– السيد، هند محمد محمد، (2014)، "دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة" الخرطوم" دراسة على بنك فيصل الإسلامي السوداني: مجلة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
– الظاهر، مفيد وعبدالجواد، اسلام وعمر، برهان ، (2007)، " العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 21 العدد (2).
– العربيد، نضال، (2007)، " دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري" دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 23 – العدد الثاني.
– بن عمر، أسامة وفياش، أمال، (2023)، "واقع التقييم المالي للقروض المتعثرة في ظل الأنظمة والقوانين الجزائرية: دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط"، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد (6)، العدد (1)، ص 153–170.
– قبقب، ابوراوي عيسى والمندلسي، ناجي ساسي، (2016)،" الديون المتعثرة بالمصارف التجارية الليبية الأسباب وطرق العلاج: دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية"، المجلة الليبية للدراسات: دار الزاوية للكتاب، (5) 10، 144–168.

ج – الرسائل الجامعية:

– بن سماعيلي ، كوثر، (2019)، " التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته "، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطاف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.
– مناد، خديجة، (2016)، " العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك"، اطروحة دكتوراه غير منشورة. الجزائر.

د – مصادر ومراجع الإنترنت:

– البنك الدولي، (2020)، " مراجعة القطاع المالي في ليبيا" البنك الدول".
https://pubdocs.worldbank.org/en/490761600444818233/Libya-Financial-Sector-Review-Arabic-Final.pdf
– حسن، جمال قاسم، (2019)، " الديون المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية" أبوظبي: منشورات صندوق النقد العربي– العدد 56.

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/Non-performing%20loans%20and%20their%20impact%20on%20the%20banking%20sector%20in%20the%20Arab%20countries.pdf
– لطفي، سومية، (2017)، " انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي" منشورات صندوق النقد العربي .
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2022-01/the-repercussions-of-loan-defaults-on-the-performance-of-banks-and-on-economic-activity.pdf